

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نتائج إجابة المحقق الداماد على الجبر

لقد انطرح التساؤل حول سخيّة الإرادة فهل هي إرادية للنفس واختيارية أم ضرورية قهرية؛ وقد خاض المحقق الداماد في الإجابة معبراً بأن: «هذا الشك مما لم يبلغني عن أحد من السابقين واللاحقين شيء في دفاعه» وإن شخصيّة المحقق الداماد سامية للغاية بحيث قد عظّمه السيّد الخميني قائلاً:

«قال السيد المحقق الداماد و السند الممجد الاستاذ ذو الرئاسة العقلية و النقلية و ذو السياتين العلمية و العملية استاذ الكل في الكل، رضي الله تعالى عنه و جزاه الله عن اولياء الحكمة و المعرفة أفضل الجزاء.[1]»

و قد بسطنا إجابته البارحة، وأما فذلكة الإجابة فهي أنّ الإرادة:

– لو تعلّقت بالفعل الصّادر – لا بالإرادة – لسبقه شوق مؤكّد واحد لذاك الفعل، و هو المراد في الواقع الخارجي.

– و لكن لو افترضنا أنّ الإرادة قد تعلّقت بنفس الإرادة استقلالاً بالالتفات لها تماماً فالعقل سيُمكنه تحليل هذه الإرادة إلى إرادات متكاثرّة، إلا أنّه هذه الكثرات تعدّ اعتباريّة قد أنجبها العقل لدى تحليله فحسب فنفس الإرادة في الواقع الخارجي لا تتوقّف على إرادات متزايدة كي تفتقر إلى اشتياقات متكاثرّة أيضاً فتتسلسل الإرادات بل وجداناً إنّنا لا نمتلك سوى شوق وإرادة موحّدة.

و حيث إنّ المستشكل – الجبري – قد أصرّ على أنّ الإرادة تتوقّف على إرادة أخرى و هكذا كي يتسلسل، فقد صدّ المحقّق الداماد طريق التسلسل اللامتناهي بأنّا لا نستشعر بوجودنا اشتياقات متكاثرّة بل عنصر الشوق فارد، و أما منبّع هذه الإرادات المتتالية فهو تحليل العقل بنحو الاعتبار الذهني فحسب فلا واقع لها خارجاً كي تتسلسل و إنّما التسلسل ينطبق في الأمور الحقيقيّة و الإرادات الواقعية فحسب، بينما الشوق واحد و الإرادة واحدة فانحلت عقدة الإشكال.

و إمعاناً أوسع في عبارة المحقق الداماد، سننقح ثلاثة عناوين التي قد استخدمها في هذا الحقل:

1. عنوان "الوحدة" بأنّ الإرادة وحدانيّة و فاردة ضمن أفق النفس و الشوق واحد أيضاً وجداناً.

2. عنوان "الإجماعي" فلو اشتدّ هيجان الشوق و بلغ القمّة في العزم و الاشتياق "لاستتم نصاب إجماع الشوق" و لتحققت الإرادة الراسخة عندئذ نحو العمل حتماً، فبالآلي لو يبلغ الشوق درجة التأكّد و الاشتداد ضمن النفس لما تولدت الإرادة و لما تحرّكت العضلات نحو المتطلّب.

3. عنوان "الإجمالي" فمعناه أنّ الإرادة لو تعلّقت بالفعل لأصبحت ملاحظة نفس الإرادة إجماليّة في النفس إذ الإجمال قد نشأ نتيجة

تعلّق الإرادة بنفسِ الفعل - لا بالإرادة - ولهذا قد لوحِظَت نفسُ الإرادةِ إجمالاً وبالعرض، بينما لو تصوّرنا الإرادةَ مستقّلةً - و بنفسِها - لتكاثرتِ الإراداتُ التفصيليّةُ الاستقلاليّةُ و أنتجَ هكذا: إرادة الفعل و إرادة الفعل و إرادة إرادة الفعل و... و كافّة هذه الإرادات قد نَجَّت من تحليل العقل بحيث قد اعتبرَ إراداتٍ مُتَنَازِرةً و مُتَنَالِيَةً بالقوّة لا حقيقةً، بل الحقيقةُ أنّ وجداننا يُدعِنُ بالشوق الواحد المتعلّق بالفعل الواحد خارجاً، فلا يضرّنا تسلسلُ الإرادات الاعتبارية الذهنيّة، وذلك نظيرُ قصد اللفظ و المعنى حيث إن اللفظَ يقصد المعنى أولاً و بالذات ثم يتوجّه إلى اللفظِ ثانياً و بالعرض، أجل لو عزمنا إلى إنشادِ الشعر لأصبح اللفظُ مستقلاً أولاً ثم المعنى عرضياً.

و قد أجابَ المحقّق الدّاماد ضمن كتاب القبسّات بصياغةٍ أخرى قائلاً:

«فان، نقول في اراحة الشكّ (شبهة الجبر): إن ريمَ (و قصد) أنّه يلزم حصول الارادة من غير ارادة و اختيار و رضا من الانسان بالقياس اليها، فقد بزغ لك بطلان ذلك. و ان ريم أنّه يجب انتهاء استناد الارادة في وجودها و وجوبها الى القدرة التامة الوجوديّة و الارادة الحقّة الربوبيّة، فقد عرفت أنّ ذلك هو الحقّ، لا يحصى عنه العقل الصريح، و لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، و أنّه لا جبر و لا تفويض، و لكن امر بين امرين. و بالجملة لا فرق بين الفعل و بين ارادة الفعل، في صدورهما من الانسان بالارادة و الاختيار، و في وجوب انتهائهما في سلسلة الصدور، و الاستناد الى ارادة الفعّال الحقّ الواجب بالذات، جلّ سلطانه. و كيف يصحّ للممكن بالذات وجود و وجوب، لا من تلقاء الاستناد الى الموجود الواجب بالذات؟، فليثبت. [2]»

و كذا قد صرّح المحقّق بأسلوب آخر ضمن كتاب الإيقاظات قائلاً:

«الأوّل: أنّ أفعال العباد بإرادتهم و اختيارهم، و ذلك مستمرّ الصحة في نفس الإرادة أيضاً من غير لزوم أشواق مختلفة مترتّبة و إرادات متباينة متسلسلة بأنّ للنفس الفاعلة بالاختيار عن انبعاث الشوق و تأكّده حالة واحدة إجماليّة يفصلّها العقل بتكرّر الالتفات و تضاعف الاعتبار بالفعل إلى إرادة الفعل، و إرادة الإرادة، و إرادة إرادة الإرادة إلى حيث يستطيع إلى أن يعتبر سبيلاً على مضاهاة الأمر في العلم بالمعلوم، و العلم بالعلم بالعلم و العلم ذاهبا في الاعتبار لا إلى نهاية أخيرة يتعين الوقوف عليها بصورة علميّة واحدة. و في الحركة الاختياريّة على مسافة شخصيّة متصلة صحيحة الانقسام إلى أبعاد انفراديّة متمادية اللاوقوف يكون حصول تلك الحركة الشخصيّة الاختياريّة في كلّ منها من أسباب حصولها في سائر ما يتلوّه بإرادة واحده إجماليّة. [3]»

و هذا التقريب الأخير قد استبطنَ النّقاط التّالية:

1. إنّ الشوق موحّد تماماً.

2. إنّ المقصود بالذات هو الشوق المسبوق للإرادة فلو تكثرت الإرادات بالقوّة العقليّة التي تُحلّل الإرادة الإجمالية إلى التفصيليّة لما أضرّنا هذا التحليل و الاعتبار البحث فلا تتسلسل منه الإرادات لأنّ ذلك نظير تصوّر وجودات لا مُتناهية ضمن عالم الدنيا المحدود جداً فإن افتراض اللامتناهي معقولٌ تماماً - كتصوّر إراداتٍ عديمة الإحصاء - رغم أنّ تحقّقه في الواقع الخارجيّ غير معقول نظراً لضيق سعة الدّنيا. [4]

[1] كتاب شرح دعاء السحر ج 1 ص 111.

[2] مير داماد محمد باقر بن محمد. 1374. القبسّات. تهران - ايران: دانشگاه تهران. مؤسسه انتشارات و چاپ.

[3] مير داماد محمد باقر بن محمد. 1381. مصنفات مير داماد (الإيقاظات). Vol. 1. تهران - ايران: انجمن آثار و مفاخر

فرهنگی.

[4] و أعتقِدُ بأنَّ نفسَ الإرادة تُعدُّ صفةً حَقِيقِيَّةً ذاتَ الإضافة إلى الفعل، فلا تُعدُّ فعلاً من أفعال النَّفس كي تَحْتَاج إلى فعلٍ إراديٍّ أخرى في النفس فيَتَسلسلُ بل الصِّفَةُ الحَقِيقِيَّةُ قد توفَّرت ببركةِ الأمر و البعث فالصِّفَةُ لا تَحْتَاج إلى عللٍ إيجاديَّةٍ متكاثرَةٍ كي تَتَسلسلُ - الصِّفَةُ الباطنية الراسخة -